دور جعفر العسكري بعد تشكيل الدولة العراقية الحديثة عام ١٩٢١

الكلمات المفتاحية : الدور السياسي ، الدور العسكري ، انقلاب ١٩٣٦

م.د. احمد علوان القرشيون
مدير معهد التاريخ والتراث العالمي
المملكة المغربية
Email :alwan88aa@gmail.com

تاريخ استلام البحث٢٠٢٢/١١/٢٨ تاريخ قبول نشر البحث ٢٠٢٢/١٢/١٣

الملخص

استطاع جعفر العسكري وهو احد ابرز الشخصيات في العراق في النصف الاول من القرن العشرين ان يضع له بصمات واضحة ومؤثرة في تشكيل الدولة العراقية الحديثة من خلال علاقته القوية بالملك فيصل الاول ، ودوره في الحياة السياسية العراقية وفي المؤسسة العسكرية من خلال استلامه لرئاسة الوزراء مرتين ووزارة الدفاع خمسة مرات من عام ١٩٢١ وحتى مقتله في عام ١٩٣٦ ، وكان العسكري من اشد المخلصين للنظام الملكي وابرز المدافعين عن وجوده وعن العراق وكيانه وحقوقه في المحافل الاقليمية والدولية .

المقدمة

يعد جعفر العسكري من ابرز الشخصيات التي ظهرت في النصف الاول من القرن العشرين وذلك بفضل الادوار التي اداها سياسيا وعسكريا ، فقد زاوج بين مهامه السياسية والعسكرية بمهارة وحرفية وحظي بأحترام الاحزاب والشخصيات العراقية بمختلف مشاربها واتجاهاتها وتوجهاتها .

لا يختلف اثنان على ان جعفر العسكري كان من اكثر الشخصيات الداعمة لتأسيس الدولة العراقية الحديثة في عام ١٩٢١ ، اذ كان البلد بحاجة الى رجل بمثل خبرته العسكرية وحنكته السياسية في المرحلة الاولى من تأسيس هذه الدولة ، لذا اعتمد عليه الملك فيصل الاول كثيرا ، وهو بالمقابل لم يدخر وسعا في هذا المجال رغم صعوبة المهمة الملقاة على عاتقه في فترة عصيبة من تاريخ الدولة العراقية التي كانت تتلمس خطواتها الاولى من اجل وضع اسس وركائز هذه الدولة الحديثة التكوين والنشأة في محيط اقليمي ودولي صعب ومعقد تميز بأنهيار الدولة العثمانية التي كانت الدولة الأم للولايات والمناطق التي تشكلت منها الدول القومية سواء

في اوربا او آسيا وافريقيا ، وظهور القوى الاستعمارية الجديدة التي تكالبت على المنطقة لتقاسم ميراث الدولة العثمانية واستغلال الثروات التي تحتويها باطن اراضي هذه المنطقة الغنية بمختلف اشكال هذه الثروات واحكام الطوق عليها ، واتخاذها قاعدة لتحركاتها في المناطق الاخرى نظرا لموقعها الاستراتيجي المهم .

تقوم فرضية هذا البحث على ان الدور العسكري لجعفر العسكري كان اكثر فاعلية واعمق تأثيرا من دوره السياسي وذلك يعود الى جذوره وخلفيته العسكرية ومساهماته الكثيرة في الحروب التي خاضها سواء مع الدولة العثمانية وخلال ثورة الشريف الحسين بن علي في عام ١٩١٦ ، فضلا عن مهامه العسكرية بعد تشكيل الدولة العراقية الحديثة .

تم تقسيم هيكلية هذا البحث على اربعة محاور هي كالآتي :

المحور الاول : ولادة جعفر العسكري ونشأته .

المحور الثاني : دور جعفر العسكري قبل تشكيل الدولة العراقية الحديثة .

المحور الثالث : دور جعفر العسكري بعد تشكيل الدولة العراقية الحديثة .

المحور الرابع : انقلاب الفريق بكر صدقي عام ١٩٣٦ ومقتل جعفر العسكري .

المحور الاول : ولادة جعفر العسكري ونشأته .

ولد جعفر مصطفى عبد الرحمن المدرس الملقب بـ (العسكري) في محلة جامع علي افندي القريبة من جامع الخلفاء في بغداد عام ١٨٨٥ ، وقد تحدر من اسرة كانت تسكن في قرية عسكر الواقعة في لواء كركوك ومنها اكتسب لقبه ، وكان والده هو الآخر ضابطا في الجيش العثماني برتبة قائمقام (عقيد) وقد اشترك في الحرب الروسية – التركية التي اندلعت في عام ١٨٧٧ ، وكان له من الابناء خمسة يعد جعفر ثالثهم ، اما جده فكان من رجال الدين المعروفين في القرية التي تسكنها عائلته من مئات السنين حيث هاجر اليها جده الاكبر عبدالله المدني قادما من المدينة المنورة في القرن الرابع عشر الميلادي [١]، وقد انتقل والد جعفر العسكري الى الموصل بعد احالته على التقاعد .

توفي والد جعفر العسكري قبل ان يبلغ الثانية عشر من عمره فتعهد بتربيته صديق والده (محمد فاضل الداغستاني) الضابط في الجيش العثماني حيث تمكن جعفر في ظل رعايته من اتمام دراسته في المدرسة العسكرية في بغداد ، ثم سافر بعد ذلك متجها الى اسطنبول حيث دخل الكلية العسكرية التي تخرج منها في عام ١٩٠٤ برتبة ملازم ثان ليعود ثانية الى بغداد

لكن هذه المرة كضابط في الجيش التركي السادس ، واشترك بوصفه ضابطا في الجيش العثماني في حملة القصيم(١٩٠٥ –١٩٠٦) بعدها عين معلما في المدرسة العسكرية الرشدية التي اسسها في بغداد الضابط العثماني علي نجيب بيك ، وجاء اختياره بناءا على كفاءته وخبرته .

تزوج العسكري في عام ١٩١٠ السيدة (فخرية السعيد) شقيقة نوري السعيد وانجب منها اولاده الاربعة طارق وزياد ونزار وقيس ، وفي السنة ذاتها وعلى اثر اعلان الدستور العثماني في تموز (يوليو) ١٩٠٨ قررت الحكومة العثمانية ادخال اصلاحات على جيشها ، من خلال ارسال بعثات عسكرية من الضباط الذين يتم انتخابهم بطريقة المسابقة للتدريب والدراسة في المانيا ، وقد اختير جعفر العسكري الذي كان في حينها ملازما في فوج الاعظمية من بين اعضاء البعثة الاولى التي ارسلت الى الى برلين وكارلسروه حيث امضى ثلاث سنوات فيها خدم في كتيبة بادن وحصل على شهادة الدبلوم في العلوم العسكرية من اكاديمية فريدريك الثاني ، كما اكتسب خبرة عسكرية كبيرة من خلال مشاهدته للمناورات العسكرية التي كان يقوم بها الجيش الالماني [٢].

امتازت شخصية جعفر العسكري بالنزاهة والشجاعة واليقظة في المعارك وامتلاك قدرات تكتيكية ، فضلا عن لباقته السياسية وثقافته العسكرية والقانونية ، كما انه لم يكن ميالا الى صنع الدسائس وانما يميل الى اتخاذ مواقف اقل حدة [٣]، ورغم انه لم يكن صاحب عقلية سياسية نافذة مثل نوري سعيد لكنه كان اكثر استقامة في آرائه وتصرفاته [٤]، وهذا ما اكسبه احترام الجميع .

المحور الثاني : دور جعفر العسكري قبل تشكيل الدولة العراقية الحديثة .

عندما نشبت حرب البلقان في اواخر عام ١٩١٢ والتي دارت رحاها بين الدولة العثمانية ودول البلقان تلقى الموفدين امرا بالعودة الى اسطنبول لاجل الالتحاق بوحداتهم ، وقد اصيب جعفر بجروح طفيفة في احد معارك الدفاع عن مدينة ادرنة ، وبما انه شارك في هذه الحرب حتى نهايتها فقد منحته الحكومة العثمانية الوسام المجيدي من الدرجة الرابعة تقديرا لجهوده المتميزة .

اضافت الدراسة في المانيا وحرب البلقان للعسكري خبرة ميدانية جيدة تركت اثرها في قيادته للجيش العثماني اثناء حرب طرابلس وقيادة القوات النظامية اثناء الثورة العربية في

الحجاز وتأسيس الجيش العراقي ، كما اكسبته الدراسة في المانيا واسطنبول واجادته للغتين الالمانية والتركية فضلا عن الارمنية والفارسية والكردية والانكليزية والفرنسية ثقافة واسعة ، دفعته فيما بعد لمحاولة الحصول على شهادة القانون لكن مشاغله الكثيرة ورفض الملك فيصل الاول لذلك منعته من الحصول عليها في بغداد ، الا ان ذلك لم يفقده الامل حيث استطاع الحصول عليها فيما بعد في لندن عندما انتدب كسفير للعراق لدى بريطانيا [٥] .

بعد عودته الى اسطنبول في اواخر العام ١٩١٣ عين معلما في مدرسة الضباط في حلب والتي انضم اثناء وجوده فيها الى جمعية العهد والتي كان من اهم اهدافها حصول البلاد العربية على استقلال ذاتي مع بقائها متحدة مع اسطنبول كالاتحاد الحاصل بين النمسا والمجر ، حيث لا بديل حسب رؤية هذه الجمعية للخلافة الاسلامية ببقائها وديعة مقدسة بأيدي العثمانيين ، وبعدها باشهر توجه الى اسطنبول مرة ثانية بعد اجتيازه لامتحان دخول مدرسة الاركان الحربية ، وفي تلك الاثناء اندلعت الحرب العالمية الاولى في عام ١٩١٤ حيث انضمت الدولة العثمانية الى دول المحور الممثلة بالمانيا والنمسا والمجر ، وتوصلت الدولة العثمانية في العام ١٩١٥الى ضرورة تقوية الجبهة الليبية في محاولة منها للتضييق على الانكليز في مصر من الجبهتين الغربية والشرقية حيث كانت قواتها في فلسطين تستعد لمهاجمة القوات البريطانية بالتزامن مع هجوم العثمانيين من جبهة ليبيا ، وارتأت الحكومة العثمانية آنذاك اختيار جعفر العسكري بعد ان رقي الى رتبة مقدم وحصل على وسام الصليب الالماني الحديدي من الدرجة الاولى لاقناع القبائل السنوسية وتنظميها واعدادها للحرب وقد تمكن من تشكيل جيش جدير بالاحترام بحيث اصبحت القبائل البدوية تحت ادارته قوة مقاتلة جيدة ، وقد رقي اثر ذلك الى رتبة قائمقام ثم لواء فخري ثم باشا ، وعلى الرغم من نجاح الحملة العثمانية – السنوسية بقيادة العسكري على مصر في بادئ الامر وتمكنها من الاستيلاء على بعض الاراضي المصرية الا ان القوات البريطانية تمكنت اخيرا من ايقاف زحف هذه القوات واسترجاع الاراضي التي استولت عليها واسر العسكري بعد ان سقط جريحا في احدى المعارك.

بدأ فصل جديد في حياة العسكري اثناء اسره في القاهرة في بداية العام ١٩١٦ حيث توالت عليه المحاولات من شخصيات بريطانية وعربية وعراقية في محاولة منها لاقناعه بترك الجيش العثماني والانضمام الى الثورة العربية التي اندلعت في الحجاز في ١٠ حزيران ١٩١٦

تحت قيادة امير مكة الشريف حسين بن علي كرد فعل على سياسة التتريك والاضطهاد التي مارستها جماعة الاتحاد والترقي التي استملت السلطة في تركيا بعد انقلاب العام ١٩٠٨ ضد العرب ، وقد ابدى العسكري في البداية معارضة شديدة للامر حيث لم يكن من السهل عليه ان يبدل ولاءه ويقاتل ضد الجيش العثماني الذي طالما اخلص له وقاتل في صفوفه ايمانا منه بقدسية الرابطة الدينية بين العرب والاتراك ، لكن اعدام الاتحاديين لعدد من القوميين العرب في بيروت وبضمنهم صديقه سليم الجزائري في نيسان – آيار ١٩١٦ دفعه الى تغيير رأيه والانضمام الى صفوف الثورة العربية اوائل العام ١٩١٧ [٦] .

عين الامير فيصل بن الحسين العسكري قائدا للقوات النظامية نظرا لامتلاكه الخبرة والقابلية على اعداد وتنظيم المقاتلين ، وكان يفكر في توسيع الجيش بشكل يجعله قادرا على القتال ، وقد ساهم انضمامه الى الجيش العربي في دفع الكثير من الضباط والجنود العرب في الجيش العثماني للانضمام الى هذا الجيش حيث كان العسكري يحظى بأحترام وتقدير افراد الجيش العثماني لا سيما العرب منهم ، مما افقد العثمانيين واحدا من ابرز قادتهم ، وتحت قيادته حقق الجيش العربي انتصارات كبيرة وطرد الجيش العثماني من الكثير من المناطق العربية في الجزيرة وبلاد الشام ، مما اهله لنيل وسام فارس الفروسية لفرقة القديسين ميخائيل وجورج (C.M.G) البريطاني .

بعد دخول القوات العربية الى دمشق في الاول من تشرين الاول ١٩١٨ ، انتهى دور العسكري كقائد للجيش النظامي ، بعد اكتسابه شهرة واسعة كونه مقاتلا شجاعا ، وقائدا تعبويا ، وتم تعيينه قائدا عسكريا لمدينة عمان ثم مفتشا للجيش العربي ، فحاكما عسكريا لمدينة حلب ، فمستشارا عسكريا للمك فيصل اثناء توليه الحكومة العربية في دمشق .

سعى الامير فيصل وبعد الاتفاق مع الضباط العراقيين والسوريين الى اعلان استقلال كل من العراق وسوريا مما اثار حفيظة الحكومتين الفرنسية والبريطانية على حد سواء واللتان رفضتا الاعتراف بفيصل ملكا على سوريا ، الامر الذي ولد ردود فعل عنيفة لدى فيصل ورجالات الحركة الوطنية في سوريا والعراق وقرروا استخدام العنف لاجبار كل من فرنسا وبريطانيا لتحقيق مطالبهم ، وبالفعل انطلقت العمليات العسكرية ضد القوات البريطانية في العراق من مدينة دير الزور والتي مهدت فيما بعد لثورة العشرين ، وكان العسكري من ابرز

الضباط الذين اشرفوا على النشاطات العسكرية المعادية لبريطانيا في المنطقة ، وقد بقى في سوريا الى ان تمكن الفرنسيون من القضاء على الحكومة العربية فيها في ١٤ تموز ١٩٢٠[٧].

كان العسكري من المؤمنين بالوحدة العربية التي يمكن بناءها بصورة تدريجية حيث يجب على العرب حسب رأيه " ان يشتغل كل قطر من الاقطار العربية بقدر طاقته ، ويبذل جهده لتثقيف ابناءه ثقافة عصرية تنمي فيها الروح العربية وتجعله عضوا نافعا قادرا على الأتيان بعمل مفيد في بناء الجامعة العربية المقبلة وهذا لا ينمي المشاعر والانهماك في النظريات فقط بل السعي لأكتساب العلم الصحيح النافع من الوجهة العملية ، واعني بذلك اكتساب العلوم والفنون والصنائع على اختلاف انواعها التي تمكننا من القيام بنهضتنا العربية كاملي العدة ، وان تكون بلادنا من البلاد المنتجة ، لنتمكن من القيام بتأليف المؤسسات المقتضية لتغذيتها ولحفظ كيانها من الطوارئ الداخلية والخارجية ، وان نعتني كل الاعتناء بتسهيل التفاهم بين مختلف الطبقات في جميع انحاء البلاد العربية ... ، وبتبادل الآراء وجعل المسؤولين والقادة والامراء والملوك العرب يتقربون من بعضهم وان تتفاهم الحكومات الوطنية المسيطرة على هذه البلاد وتعقد الاتفاقيات والمعاهدات تمهيدا لتأليف جبهة عربية قوية ، ولا يمنع من ان يتمتع كل قطر من الاقطار على حدة بجميع مميزاته وشؤونه الداخلية ، على ان تشترك في بعض المصالح الهامة التي تمس الجميع ، مثل رفع الحواجز الكمركية بقدر الامكان وتوحيد مناهج التدريس في المدارس تسهيلا لتوحيد الثقافة ، وكذلك توحيد التدريب العسكري والاسلحة والتجهيزات العسكرية الاساسية وتوحيد المقاييس والمكاييل والعملة ... الخ

ويضيف " وبعد ذلك تأتي الخطوة الثانية ، وهي وضع اتفاقيات مختلفة تؤمن توحيد السياسة الخارجية والعسكرية بين هذه الاقطار على صورة تجعلها متحدة اتحادا يشبه احد الاتحادات التي تربط الولايات المتحدة او الاتحاد السويسري واتحاد الامبراطورية الالمانية ، مع مراعاة الاعتبارات السائدة في هذه الاقطار ، والتي لا يمكن التغلب عليها إلا مع مرور الزمن" [٨] .

عاد العسكري الى العراق بأمر من الامير فيصل بن الحسين ليشارك في الحكومة التي تنوي بريطانيا تشكيلها هناك بعد ان اتفقت مصلحتها مع مصلحة فيصل والعسكري على تأسيس حكومة عراقية لامتصاص نقمة الشعب العراقي والتي ستمهد السبيل لأنشاء الدولة العراقية الجديدة تحت حكم فيصل ، وقد عاد العسكري بالفعل لتبدأ مرحلة جديدة من حياته

قوامها هذه المرة ممارسة دور فاعل وحيوي في بناء مرتكزات ومفاصل الدولة العراقية الجديدة [٩] من خلال لعب ليس عسكريا فقط كما كان الحال سابقا وانما دور سياسي ودبلوماسي لا يقل اهمية عن دوره العسكري .

المحور الثاني : دور جعفر العسكري بعد تأسيس الدولة العراقية الحديثة .

عاد العسكري الى العراق في ٢٢ تشرين الاول عام ١٩٢٠ محاولا اقناع بعض الساسة العراقيين بأن الوقت لم يحن بعد لحصول العراق على الاستقلال التام عن بريطانيا كونه غير مؤهل لذلك وان افضل الطرق لتحقيق هذا الهدف هو تشكيل حكومة وطنية بوصفها الخطوة الاولى لذلك.

وفي سبيل تحقيق غايته شارك العسكري بوصفه عضوا استشاريا ووزيرا للدفاع في اول حكومة عراقية في مؤتمر القاهرة الذي عقد لمعالجة مشاكل بريطانيا في الشرق الاوسط في آذار ١٩٢١ ، والذي قرر فيما يتعلق بالعراق على تنصيب الامير فيصل ملكا على العراق وتخفيض القوات البريطانية فيه .

و شارك في مؤتمر لوزان في عام ١٩٢٢ لتصفية المشاكل ما بين تركيا ودول الحلفاء ، وتقرير مصير البلدان المنسلخة عن الدولة العثمانية ومنها العراق ، وترشح لعضوية المجلس التأسيسي في ايلول عام ١٩٢٣ ثم متصرفا للواء الموصل في تشرين الثاني ١٩٢٣ [١٠]

قام جعفر العسكري بوضع اسساً وتقاليد حديثة للجيش العراقي بعد تأسيسه من قبله ولا زالت هذه الاسس موجودة حتى الآن، وتعد جميع التوسعات والتطورات التالية امتداداً لها ، وكان الجيش العراقي اول جيش عربي يستعمل المصطلحات والرتب العسكرية باللغة العربية بينما بقيت الجيوش العربية الاخرى تحتفظ بالمصطلحات التركية والاجنبية حتى اواسط خمسينيات القرن الماضي ، كما اسس العسكري دائرة للترجمة في وزارة الدفاع ترأسها اديب ولغوي ضليع في اللغتين العربية والانكليزية هو عبد المسيح وزير الذي قام بوضع مصطلحات عسكرية عربية للجيش العراقي من خلال الاستعانة بالمصطلحات التي كانت تستخدمها الجيوش العربية القديمة ، كما استحدث اسماء عربية للرتب العسكرية وقطع الاسلحة واجهزة الدبابات والسيارات وغيرها من المصطلحات [١١].

لم يمارس العسكري دورا سياسيا في الفترة التي سبقت تشكيل الدولة العراقية الحديثة في عام ١٩٢١ الا ان السيد عبد الرحمن النقيب قد استدعاه ليكون وزيرا للدفاع في الحكومة

المؤقتة بناءا على تكليف المندوب السامي البريطاني في العراق السير برسي كوكس للسيد النقيب في ٢٥ تشرين الاول ١٩٢٠ معبرا في التكليف عن رغبة الحكومة البريطانية في انشاء حكومة وطنية في العراق ومشاركة اهالي البلاد في تنظيم الادارة ، لذا قام السيد النقيب بتشكيل هيئة ادارية لتنظيم امور المملكة تحت اشرافه لحين تشكيل مؤتمر عام .

عاد جعفر العسكري الى الحكومة مرة اخرى لكن هذه المرة بصفة رئيس وزراء بعد ان كلفه الملك فيصل الاول بتشكيل الوزارة في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٢٣ واستمرت حتى ١٢ آب ١٩٢٤ [١٢] ، والتي ضمت اعضاءا كانوا من المؤيدين لسياسة الملك ولا سيما ما يتعلق بتمرير المعاهدة العراقية – البريطانية ، وكانت اول المهام التي على وزارة العسكري انجازها القانون الاساسي (الدستور) الذي اقر في العاشر من تموز ١٩٢٤وقانون الانتخابات الذي اقر في الثاني من آب ١٩٢٤ ، وانتخابات المجلس التأسيسي العراقي والتي تمت بالفعل ولكن بشكل سريع وبما يضمن فوز العناصر الموالية للملك والحكومة ، الامر الذي يسهل من امرار المعاهدة في المجلس المنتخب والتي يعد قبولها احد الشروط البريطانية لادخال العراق الى عصبة الامم [١٣] ، كما اشار العسكري في كتابه الرسمي الذي ارفق مع المعاهدة والاتفاقيات الملحقة به حول شرح الاسباب الموجبة لابرام المعاهدة في المجلس المقدمة الى جلسة المجلس التأسيسي الثالثة المنعقدة في ٣١ آذار ١٩٢٤ وهي :

١- تعد المعاهدة هي الخطوة الاولى في سبيل اقامة علاقات تعاون مع الدول الاخرى فالامم والشعوب لا تستطيع الحياة والعمل بدون وجود مساندة متبادلة بينها وبين نظيراتها .

٢- تمكين العراق من تأمين استقلاله ومن ثم انضمامه الى عصبة الامم بمساعدة بريطانيا كدولة ذات سيادة معترف بها من قبل جميع دول العالم .

٣- التخلص من بعض النظريات التي اوجدتها الحرب العالمية الاولى والتي اساء السياسيين استخدامها .

٤- حسم مسائل الحدود التي يتوقف عليها مستقبل العراق بمساعدة كل من بريطانيا وعصبة الامم .

لكن المعاهدة التي عدها العسكري بمثابة الواسطة السياسية الوحيدة التي تؤيد وحدة العراق السياسية نظرا لفقدان الاخير لسند او حجة تؤيد هذه الوحدة في معرض حديثه عن مسألة الموصل [١٤]، قد جوبهت بمعارضة شديدة لا تقل عن المعارضة التي واجهتها من قبل الشعب

والذي عد الشروط البريطانية التي وضعت في المعاهدة قاسية لدرجة لا يمكن قبولها مما يستوجب تعديل بنودها .

لقد وضع العسكري في موقف حرج للغاية واصبح بين شقي رحا فالمعارضة تصر على اجراء تعديلات على المعاهدة وبريطانيا ترفض ذلك مهددة العراق بأعلان الحكم المباشر اذا لم يصادق على المعاهدة بوصفها كل لا يتجزأ ، بل انها وصلت الى حد استغلال مشكلة الموصل للضغط على الحكومة والمعارضة لتوقيع المعاهدة معتبرة ان قبولها سيدعم موقف العراق في المفاوضات مع تركيا بشأن الموصل [١٥] ، حيث شكلت عصبة الامم في عام ١٩٢٤ لجنة تحقيق من ثلاث اشخاص بناءا على طلب من بريطانيا لحل مشكلة الموصل ، وبعد زيارة المنطقة ودراسة الموضوع رفعت اللجنة توصياتها الى مجلس العصبة بضرورة ضم الموصل الى العراق بشرطين هما : بقاء العراق تحت الانتداب البريطاني لمدة ٢٥ عاما ، واخذ رغبات الاكراد بعين الاعتبار من خلال تعيين موظفين اكراد في المحاكم والمدارس ، واعتماد لغتهم لغة رسمية في هذه الاماكن ، كما اعربت اللجنة عن رأيها بأن انهاء الانتداب سيؤدي الى مشاكل سياسية خطيرة في العراق وفي هذه الحالة فأنه من الافضل الحاق ولاية الموصل بتركيا ، وبعد رفع توصيات اللجنة الى مجلس عصبة الامم اتخذت الاخيرة في ١٦ كانون الاول ١٩٢٥ قرارا بألحاق ولاية الموصل الى العراق شريطة دخول العراق وبريطانيا في مفاوضات لعقد معاهدة تجعل مدة الانتداب البريطاني على العراق خمسا وعشرين عاما * ، وقد رضخت الحكومة العراقية لمشروع المعاهدة وقامت بتوقيعها في بداية عام ١٩٢٦ وارسالها من قبل الحكومة البريطانية الى مجلس العصبة في ٢ آذار ١٩٢٦ [١٦].

دافع العسكري عن المعاهدة معبرا عن ثقته في صدق الوعود البريطانية ومؤكدا في الوقت ذاته ان المجلس سيوصي بدخول الملك في مفاوضات مع بريطانيا بعد تصديق المعاهدة من اجل تعديلها ، معتبرا ان المعاهدة ستصبح في حكم الملغاة اذا لم تحافظ بريطانيا على حقوق العراق في اشارة الى مشكلة الموصل ، وقد اسهمت الجهود التي بذلها العسكري فضلا عن ضغوط بريطانيا والملك على تصديق المجلس على المعاهدة رغم غياب ٣٢ عضو من اعضاء المجلس البالغ عددهم ١٠١ عضو .

تعرضت حكومة العسكري الى انتقادات حادة نتيجة لتصديقها على المعاهدة العراقية – البريطانية ، لكن هذه الانتقادات لم تأخذ بنظر الاعتبار الظروف التي كان يمر بها العراق في

ذلك الوقت ابتداءا من ضعف الدولة العراقية ، مرورا بالضغوط التي تعرض لها العراق من بريطانيا وانتهاءا بالتهديد التركي بسلخ ولاية الموصل عن العراق وضمها الى تركيا ، الامر الذي اضطره الى تقديم استقالته في الثاني من آب عام ١٩٢٤ [١٧].

عاد الملك فيصل الاول مرة اخرى الى تكليف العسكري بتشكيل الوزارة بعد استقالة وزارة عبد المحسن السعدون بسبب التنافس الحاد بين الاحزاب التي تمتلك ممثلين في مجلس النواب ، وقد شكل العسكري وزارته الثانية والاخيرة في ٢١ تشرين الثاني ١٩٢٦ والتي اولت الجانب الاقتصادي اهتماما كبيرا اذ اسهمت جملة الاجراءات والقرارات الاقتصادية فيما يتعلق بالزراعة والصناعة والتجارة ، فضلا عن تدفق النفط العراقي في تشرين الاول ١٩٢٧ الى تحسن اداء الاقتصاد العراقي رغم الازمة المالية العالمية ، واصلاح انظمة الضرائب والاهتمام بالري ، واسكان النساطرة .

ان احد ابرز القضايا التي واجهت وزارة العسكري الثانية هي السعي للدخول في مفاوضات مع بريطانيا من اجل ابرام معاهدة جديدة لتكون بديلا للمعاهدة السابقة ، وهدفه من ذلك ان ترتكز العلاقات العراقية – البريطانية على اسس جديدة وبما يضمن تطويرها عبر تعديل المعاهدة ودخول العراق الى عصبة الامم ، وتسجيل اراضي ميناء البصرة بأسم الحكومة العراقية ، وتطبيق قانون الدفاع الوطني ، وبعد مفاوضات شهدت شد وجذب ما بين الجانبين العراقي والبريطاني تم التوقيع على المعاهدة التي لا تختلف عن سابقتها سوى بأدراجها بندين يعترف احدهما بكون العراق دولة مستقلة ذات سيادة اما الآخر فيمنح العراق الحق في دخول عصبة الامم .

لم يتوقف الامر بالنسبة للعسكري في ترؤسه لوزارتين خلال حياته السياسية بل انه انتخب رئيسا لمجلس النواب في الاول من تشرين الاول ١٩٣٠ لتسهيل اقرار المعاهدة العراقية – البريطانية لعام ١٩٣٠ ، ووزيرا للخارجية في حكومة نوري السعيد الثانية التي استمرت للمدة ما بين ٩ تشرين الاول ١٩١٣ – ٢٧ تشرين الاول ١٩٣٢ [١٨] .

على الرغم من انغماس العسكري في الشؤون السياسية الا انه لم يتناس الجانب العسكري الذي اكتسب فيه خبرة ودراية واسعة اهلته فيما بعد لاستلام منصب وزير الدفاع في حكومة عبد الرحمن النقيب الاولى والثانية والثالثة ، وفي حكومة نوري السعيد الاولى التي استمرت للمدة ما بين(٢٣ آذار ١٩٣٠ – ١٩ تشرين الثاني ١٩٣١)، وفي حكومة ياسين الهاشمي

الثانية للمدة ما بين(١٧آذار ١٩٣٥ – ٢٩ تشرين الثاني ١٩٣٦) ، وقد شرع العسكري عقب استلامه لمنصبه بتأسيس نواة للجيش العراقي ، فالجيش القوي حسب رأيه هو الخطوة الحقيقية لتحقيق الاستقلال ، وقد اتخذ في سبيل تحقيق هذا الغرض خطوات عدة ابرزها : دعوة الضباط الذين شاركوا في الثورة العربية للمساهمة في تأسيس الجيش الجديد ، وحث الشباب على التطوع في الجيش ، وانشاء عدد من المؤسسات والدوائر والهيئات والمدارس العسكرية ، وتشكيل عدد من الافواج ، وزيادة اعداد الجيش سنة بعد اخرى ، وزيادة رواتب الجنود وضباط الصف ، وارسال البعثات العسكرية الى الخارج ، واصدار قانون الاوسمة والانواط ، وقبول الطلاب الذين يحملون شهادة الثانوية فقط في المدارس العسكرية ، وقدم لائحة قانون لاعانة اسر المتوفين من ضباط الجيش العراقي .

ودعا العسكري ايضا الى : ضرورة تعيين ملحقين عسكريين في السفارات العراقية في الخارج ، وتقوية القوة الجوية العراقية ، وشراء الاسلحة للجيش العراقي عن طريق وزارتي الحربية والطيران البريطانيين دون العودة الى مجلس الوزراء ، وتشكيل قوة درك لاستخدامها في قمع التمردات الصغيرة ، وشراء مصنع لصنع البنادق على اعتبار ان السلاح المصنع اقل تكلفة من السلاح المستورد ، وتأسيس شعبة للخرائط الطوبغرافية ، وضرورة تعلم الضباط للغتين التركية والايرانية ، واقامة نصب تذكاري لشهداء الجيش ، وايجاد وظائف للجنود المطوعين بعد تسريحهم من الخدمة العسكرية ، والاهتمام بالمستوى المعاشي لكبار الضباط ومنحهم السكن الملائم ، وابقاء الجيش بعيدا عن السياسة [١٩].

كان جعفر العسكري من اوائل المدافعين عن فكرة تطبيق قانون التجنيد الألزامي ، وقد طرح فكرته اثناء الاجتماع الذي عقد في القصر الملكي في ٣٠ آذار ١٩٣٢ بحضور الملك فيصل الاول ونوري السعيد وعدد من المسؤولين البريطانيين لبحث مسألة توسيع الجيش العراقي وكيفية الدفاع عن البلاد ازاء المخاطر التي تهدده ، الا ان هذا المقترح جوبه بالرفض من قبل الجانب البريطاني بحجة معارضته للتقاليد البريطانية ، الا ان جعفر العسكري لم يأل جهدا في سبيل حصول على موافقة مجلس النواب من اجل اصدار القانون غير انه جوبه بالرفض هذه المرة من قبل شيوخ العشائر والسلطات الرسمية ولكنه لم ييأس حتى وصل الملك غازي الى الحكم في عام ١٩٣٣ والتقت رؤيته حول ضرورة تقوية الجيش العراقي مع رؤية العسكري حيث كان ضعف الجيش مقابل العناصر المسلحة الاخرى مثل القبائل والاقليات

يثير قلقه الدائم ، مما دفعه الى اصدار قانون الدفاع الوطني رقم (٢٣٧) في في عام ١٩٣٤ رغم معارضة بريطانيا وشيوخ العشائر وعدد من السياسيين المرتبطين بهم ، وقد اصدر هذا القانون بشكله النهائي في ١٢ حزيران ١٩٣٥ [٢٠].

ان جل اهتمام العسكري خلال المدة الممتدة من تأسيس الدولة العراقية الى مقتله في عام ١٩٣٦ في الانقلاب الذي قاده وكيل رئيس اركان الجيش بكر صدقي كان منصبا على تقوية الجيش العراقي وتطويره فمن المستحيل حسب رأيه " ان نفكر في تشكيل مؤسسات حكومية وصناعية وزراعية تخضع لنظام قبل ايجاد قوة وافرة تحافظ على النظام والمؤسسات في البلاد ، فلست اتصور تأليف دولة مستقلة ذات كيان سياسي محترم ، وهي غير ذات اهمية عظيمة لدرء كل خطر داخلي او خارجي " [٢١] .

شغل العسكري منصب اول وزير مفوض للعراق في لندن مدة ليست بالقصيرة بلغت ما مجموعه سبع سنوات ، حيث وصل عدد مرات ترؤسه لهذا المنصب اربع مرات كان اولها في العام ١٩٢٢ وآخرها في العام ١٩٣٢ ، ويرجع انتداب العسكري لهذه المهمة اسباب عدة منها : ايمانه العميق بسياسة التعاون مع بريطانيا ، ورغبة الملك فيصل الاول في ضرورة استلام العسكري لهذا المنصب كونه افضل من يمثل العراق في مجال بناء العلاقات العراقية – البريطانية وتقويتها بالشكل الذي ينسجم مع سياسته ، وتفضيل بريطانيا للعسكري عن سواه من الساسة العراقيين في هذا المنصب كونه من المؤيدين لسياسة التعاون معها ، وحب العسكري الكبير للندن .

سعى العسكري خلال عمله كوزير مفوض للعراق في لندن الى تطوير نشاط العراق الدبلوماسي اعتمادا على نظرته التي ترى ان التمثيل الخارجي يعد مظهرا من مظاهر الاستقلال القومي من خلال الدعوة الى توسيع دائرة التمثيل الدبلوماسي خارج العراق واقامة علاقات دبلوماسية مع الدول المجاورة ، وتعيين موظفين عراقيين في القنصليات البريطانية في الدول المجاورة لرعاية مصالح العراقية فيها ولاكتساب الخبرة اللازمة في العمل الدبلوماسي تمهيدا لفتح عدد من القنصليات العراقية والتي تم فتحها في انقرة ودمشق والقاهرة ، فضلا عن فتح عدد من القنصليات الاجنبية في العراق .

مارس العسكري نشاطا دبلوماسيا واضحا في لندن ويتضح ذلك من خلال لقاءاته المستمرة بالممثلين الدبلوماسيين العرب في محاولة منه لتقريب وجهات النظر المختلفة بين الدول

العربية ، وعمل على محاربة الدعاية التركية الرامية الى ضم الموصل الى تركيا عبر كسب بعض الشخصيات البارزة الى جانب العراق ، والدعاية الايرانية التي سعت الى ان يكون شط العرب هو الحد الفاصل للحدود العراقية – الايرانية عبر الرد على شاه ايران وتذكيره بأنه لا يحق له تغيير الحدود التي ورثها العراق عن الدولة العثمانية لانها حقوق دولية عامة ، فضلا عن رده على الدعايات والحملات الصحفية التي كانت تثار على العراق بين الحين والآخير حول سياسته تجاه الاقليات ، والقائه المحاضرات التي توضح ما وصل اليه العراق من تقدم في المجالات كافة ، وتمثيله للعراق في عصبة الامم في عام ١٩٣٤ ، وتصديه للدعوات التي اطلقت آنذاك ولا سيما دعوة مندوب بولندا في عصبة الامم والداعية الى افساح المجال للهجرة الى فلسطين داعيا في الوقت ذاته الى تحديد هذه الهجرة وعدم حرمان عرب فلسطين من ممتلكاتهم ومنحها لليهود ، ودعوته للتعاون مع الدول الآسيوية ، ومطالبته بأحقية كل من سوريا وفلسطين ومصر في التخلص من الانتداب كما هو الحال مع العراق [٢٢].

المحور الرابع : انقلاب بكر صدقي عام ١٩٣٦ ومقتل جعفر العسكري .

اذا كانت السلطة السياسية في العراق قبل عام ١٩٣٦ مقسمة ما بين البريطانيين والملك والضباط الشريفيين السابقين الذين اصبحوا ملاكا والبيروقراطيين وشيوخ العشائر ، فأنه ظهرت في عام ١٩٣٦ قوة اخرى على الساحة السياسية العراقية الا وهي الجيش الذي قام بأنقلاب بقيادة وكيل رئيس اركان الجيش الفريق بكر صدقي [٢٣] ، وقد تعاون معه مجموعة من رجالات الدولة ضمت الضباط الوطنيين الذين لا يستسيغون الافكار القومية والسياسيين المدنيين البرجوازيين والليبراليين والديمقراطيين من جماعة الاهالي [٢٤]، ولا يمكن اعتبار هذا الانقلاب رد فعل طبقي وذلك لأن الضباط الذين اشتركوا في الانقلاب كانت لهم علاقة مباشرة وواعية بين اصولهم الاجتماعية وسلوكهم السياسي ، ويمكن تفسير اسبابهم للأنقلاب اما بدوافع شخصية لهؤلاء الضباط ، او بتآمر سياسيين طموحين ، او محاكاة لأنظمة عسكرية في الدول المجاورة مثل تركيا وايران ، او استجابة لميول او مشاعر الضباط وابناء الطبقة الوسطى المعبر عنها بالوحدة العربية والاصلاح والحياد والمعارضة للنفوذ البريطاني واستياء غالبية الشعب من حرمانهم واستبادهم عن اي دور فاعل في الحياة السياسية العراقية [٢٥].

قام الفريق بكر صدقي في سنة ١٩٣٦ وكان حينها وكيلا لرئيس أركان الجيش طه الهاشمي بأنقلاب ضد حكومة ياسين الهاشمي، وقد استنكر وزير الدفاع آنذاك الفريق جعفر

العسكري هذا الفعل وقرر الخروج لمقابلة القطعات الزاحفة نحو بغداد، وكان واثقاً من أنه سيستطيع أن يثني هذه القطعات عما تعتزم القيام به ويحبط محاولة بكر صدقي معتمداً على ما يكنه الضباط له من محبة واحترام ، لكن بكر صدقي استعد لهذا الموضوع وارسل أربعة ضباط اعترضوا سيارة جعفر العسكري وقتلوه في الصحراء قبل وصوله الى مقر القوات خارج العاصمة بغداد لتنتهي حياة جعفر العسكري بأيدي رجال الجيش الذي كان يعده أباه ومؤسسه وهو في سن الحادية والخمسين من عمره [٢٦].

يعد جعفر العسكري من اكثر السياسيين العراقيين رفضا لتسييس الجيش واستخدامه في الصراعات الداخلية ، داعيا في الوقت ذاته الى توجيه مهمته نحو الدفاع عن الوطن ، لكن الرياح جرت بعكس ما تشتهي سفن العسكري فالجيش الذي كان له الفضل الاول في وضع اللبنة الاساسية لتكوينه انحرف عن المسار الذي حدد له من خلال قيامه بأنقلاب عسكري ضد حكومة ياسين الهاشمي الثانية في ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ التي لم يجبرها عن التنحي فقط وانما قتل وزير دفاعها جعفر العسكري كما ذكرنا آنفا [٢٧].

ان قيام الانقلابيين بقتل جعفر العسكري بهذه الطريقة مهما كانت دوافعها وعواقبها قد زعزعت حركة بكر صدقي من اول يوم تسلمه الحكم في البلاد، وذلك بسبب ما اوجدته من عداوات وردود فعل اتباع جعفر العسكري وعبد اللطيف نوري قائد الفرقة الاولى في الجيش العراقي الذي كان صديقا حميما للعسكري، فضلا عن مواقف الاستنكار الاخرى لهذا الفعل الطائش الخالي من الفطنة والتعقل [٢٨].

استغل منفذو الانقلاب الذي عد اول انقلاب عسكري في تاريخ العراق المعاصر المدنيين منهم والعسكريين الظروف الجديدة الناتجة عن دخول العراق الى عصبة الامم ، ووفاة الملك فيصل الاول ، وتعاظم دور الجيش في السياسة ، والتنافس على السلطة بين كبار الساسة العراقيين ، فرغبة رشيد عالي الكيلاني بأشغال وزارة الداخلية ومعارضة كل من رستم حيدر وجميل المدفعي لذلك ، ومرواغات حكمت سليمان الذي كان يخطط في الخفاء بالاتفاق مع بكر صدقي وجماعة الاهالي للقيام بأنقلاب عسكري ، وابتعاد نوري السعيد عن ياسين الهاشمي كلها اسباب ادت الى ضعف الحكومة ، فضلا عن التغييرات التي احدثتها وزارة الهاشمي ولاقت معارضتهم [٢٩]، وممارسات هذه الحكومة القمعية المتمثلة بأغلاق صحف المعارضة وفرض الرقابة على الكتب والقاء المعارضين في السجون ومراقبة عمل السياسيين

وانتشار المحسوبية وغيرها ، وعلاقة الملك المتوترة برئيس الوزراء ياسين الهاشمي مما ادى الى سخط الشعب على الحكومة وتعاطفهم مع المعارضة [٣٠].

لقد كشف الانقلاب هشاشة الخيوط التي تمسك بحياة النظام الملكي ومدى سهولة قطعها ، وحمل معه مشروع اقامة دولة دكتاتورية ، ومثل اختراقا ناجحا وان كان قصير المدى من قبل المؤسسة العسكرية التي تشكل الطبقة الوسطى قاعدتها الواسعة للدائرة الضيقة للنظام الحاكم ، كما ان الانقلاب قد ارتد على السياسيين الذين استخدموا الجيش لخدمة أغراضهم الفئوية [٣١] ، فضلا عن انه كان فاتحة لعهد تدخل الجيش في الحياة السياسية ونهاية لعهد تدخل العشائر التي كانت ضغوطها وانتفاضاتها وسيلة لتغيير الحكومات ، بمعنى ان اداة التدخل السياسي الداخلي انتقلت من التمرد العشائري الى التدخل العسكري[٣٢].

الخاتمة :

مد جعفر العسكري يد العون للحكم الملكي في بناء الدولة – الامة في العراق من خلال دوره السياسي بأستلام رئاسة الحكومة اكثر من مرة ، وتواءم رؤيته مع رؤية الملك فيصل الاول والتي تمحورت حول بناء الجيش بوصفه العمود الفقري لتكوين الدولة ، وهذا الجيش يمكنه ان يكون وسيلة فعالة تساهم في دمج ابناء العشائر والمدن ، وازالة التمايزات بين الفئتين[١] ومن ثم خلق روح وطنية تمهد السبيل لبناء امة عراقية ، وكان استلام جعفر العسكري مناصب عسكرية مهمة كوزير للدفاع ورئاسة الحكومة قد دفع بأتجاه تحقيق رؤية الملك من خلال خطوات عدة ابرزها تسليح الجيش العراقي وزيادة صنوفه واعداده ضباطا ومراتب ، واقرار قانون التجنيد الاجباري في عام ١٩٣٤ ، وتشكيل عدد من الهياكل والمؤسسات الرسمية التي ساعدت على تطوير الجيش اعدادا وتدريبا .

ارتكز دور جعفر العسكري من خلال وضع اللبنات الاولى لبناء المؤسسة العسكرية للدفاع عن حياض الوطن ضد التهديدات الداخلية والخارجية التي رافقت تشكيل الدولة الجديدة داخليا ، فحالة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي كان الوضع الاكثر بروزا في العراق بسبب التمردات العشائرية والكردية والاقليات ، والخلافات السياسية ، وعدم نضج الوعي السياسي ، وقلة الموارد المالية ، والفقر والتخلف الذي كان يشمل الجزء الاكبر من الشعب العراقي ، اما خارجيا ، فكانت المطامع من قبل دول الجوار في اجزاء من الارض العراقية لا

سيما ايران وتركيا والهجمات التي كانت تشنها الحركة الوهابية على المناطق المقدسة في النجف وكربلاء واطراف الصحراء العراقية في غرب وجنوب غرب البلاد ، فضلا عن التركة الثقيلة التي خلفها الاحتلال البريطاني للعراق وفرضه عليه عددا من المعاهدات التي حملت البلاد اعباءا اضافية اثقلت كاهله ومنعته من فرض سيادته الكاملة على اراضيه وادامة التواصل مع الدول العربية التي تشكل عمقا جغرافيا وبشريا له .

Abstract

Keywords: political role, military role, 1936 coup, Bakr Sidqi, Iraqi-British treaty.

Jafar Al-Askari, one of the most prominent figures in Iraq in the first half of the twentieth century, was able to put his fingerprints clear and influential in the formation of the modern Iraqi state through his strong relationship with King Faisal I, and his role in Iraqi political life and in the military institution through his receipt of the Prime Minister twice and the Ministry of Defense five times from 1921 until his death in 1936, and the al-Askari was one of the most loyal to the monarchy and the most prominent defenders of of its existence and for Iraq and its entity And his rights in regional and international forums.

الهوامش

(١)تذكر مصادر اخرى ان جده عبدالله المدني هاجر من المدينة المنورة في القرن السادس عشر ، للمزيد من التفاصيل ينظر: جعفر العسكري ، مذكرات جعفر العسكري ، تحقيق وتقديم نجدة فتحي صفوة ، لندن ، دار اللام ، ١٩٨٨ ، ص ٩ .

(٢)و علاء جاسم محمد ، جعفر العسكري ودوره السياسي والعسكري في تاريخ العراق حتى عام ١٩٣٦ ، الطبعة الاولى ، بغداد ، منشورات مكتبة اليقظة العربية ، ١٩٨٧ ، ص٢٤.

(٣)للمزيد من التفاصيل ينظر : جعفر العسكري ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠ ، وعلاء جاسم محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٢٥ – ٢٦ .

(٤)سلسلة مقالات ، لمحات من سيرة جعفر العسكري .. اول وزير دفاع في الدولة العراقية الحديثة ، صحيفة المدى ، عدد ١١٠٧ ، ٨ كانون الاول ٢٠٠٧ ، ص ٩ .

(٥)حنا بطاطو ، العراق .. الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية في العهد العثماني حتى قيام الجمهورية : الكتاب الاول ، ترجمة عفيف الرزاز ، ط ١ ، منشورات فرطاس ودار المتنبي للنشر والتوزيع ، طهران و بغداد ، ٢٠٠٥ ، ص٣٦٨ .

(٦)للمزيد من التفاصيل ينظر ، جواد الظاهر ، تاريخ العراق السياسي الحديث من تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١م وجذوره التاريخية ، الجزء الثاني ، الطبعة الاولى ، بيروت وبغداد ، مؤسسة الصفاء للمطبوعات ودار الكتاب العربي ، ٢٠١١ ، ص ، وعلاء جاسم محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٢٦ – ٢٧ .

(٧) للمزيد من التفاصيل ينظر ، جواد الظاهر ، تاريخ العراق السياسي الحديث من تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١م وجذوره التاريخية ، الجزء الثاني ، مصدر سبق ذكره ،، جعفر العسكري ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١١ – ١٢ ، وعلاء جاسم محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٣٠ – ٣٩ .

(٨)للمزيد من التفاصيل حول احداث الثورة العربية الكبرى ينظر : جعفر العسكري ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣ – ١٦ وص ٩٩ – ١٥٧ ، وعلاء جاسم محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٤٣ – ٦٩ .

(٩) جعفر العسكري ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٧٠ – ١٧١ .

(١٠) للمزيد من التفاصيل ينظر : جعفر العسكري ، مصدر سبق ذكره ،ص ص ١٧٦ – ١٧٧. وعلاء جاسم محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٩.

(١١) المصدر نفسه ، ص ص ٧٦ – ٨٤ . وجعفر العسكري ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٧٨ – ١٧٩ .

(١٢) نجدة فتحي صفوة ، مع جعفر العسكري في مذكراته ، مقالة منشورة في صحيفة المدى بتاريخ ٢٠٢١/١/٦ ، تاريخ الزيارة ٢٠٢٢/١٠/٢٢ ، الرابط الالكتروني https://www.almadasupplements.com/view.php?cat=23859

(١٣) تشكلت الحكومة من ثمانية وزارات فضلا عن منح تسعة وزراء مناصب ادارية بدون وزارات ، للمزيد من التفاصيل حول تشكيل هذه الحكومة ينظر : رجاء حسين حسني الخطاب ، العراق بين ١٩٢١–١٩٢٧ .. دراسة في تطور العلاقات العراقية – البريطانية وأثرها في تطور العراق السياسي مع دراسة في الرأي العام العراقي ، مطبعة جامعة بغداد ، بغداد ، ١٩٧٧ ، ص ص ٢٢–٢٣ ، وص ١٥٩ .

(١٤) جعفر العسكري ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٨٠ .

(١٥) استمرت المداولات حول نصوص هذه المعاهدة سنتين ونصف ما بين الوزارات العراقية السابقة والحكومة البريطانية ، للمزيد من التفاصيل حول طبيعة هذه المداولات ينظر : رجاء حسين حسني الخطاب ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٢٩–١٣٢ .

(١٦) علاء جاسم محمد ، ص ص ص ص ٨٧–٩٧ .

(١٧) ضغطت بريطانيا والحكومة العراقية بأتجاه تصديق سريع للمعاهدة قبل يوم ١١ حزيران ١٩٢٤ وهو الموعد المقرر لأجتماع عصبة الامم الذي ستعرض فيه بريطانيا المعاهدة عليه كمقدمة لأدخال العراق الى عصبة الامم مع اعطاء وعود لأعضاء المجلس التأسيسي من قبل رئيس الوزراء جعفر العسكري في التقرير الذي قدمه للمجلس بوضع توصية من قبل الاخير بدخول الملك فيصل الاول في مفاوضات مع بريطانيا لأجراء تعديلات على المعاهدة بعد تصديقها

خاصة في الاتفاق المالي ، وان لا تثقل هذه المعاهدة كاهل العراق ، فضلا عن ان هذه المعاهدة ستعد لاغية اذا لم تحافظ بريطانيا على حقوق العراق في الموصل ، للأطلاع على وجات النظر والنقاشات التي دارت بين الحكومة العراقية والمجلس التأسيسي ينظر : رجاء حسين حسني الخطاب ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٥٢-١٥٥ .

(١٨)للمزيد من التفاصيل حول عمل اللجنة وتوصياتها ينظر : د. طالب حسين حافظ ، دولة العراق المعاصر .. النشأة والتأسيس : الجزء الاول ، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع ومعنى للنشر والترجمة ، بغداد ، ٢٠٢١ ، ص ٤٠٣ ، ص ٤١٨ ، وص ٤٢٥ .

(١٨) علاء جاسم محمد ، جعفر العسكري ودوره السياسي والعسكري في تاريخ العراق حتى عام ١٩٣٦ ، الطبعة الاولى ، بغداد ، منشورات مكتبة اليقظة العربية ، ١٩٨٧ ، ، وص ١٠١ ، وص ١٠٧ .

(١٩) للمزيد من التفاصيل ينظر ، علاء جاسم محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٠ – ١٣٢ . وجعفر العسكري ، مصدر سبق ذكره ، ١٨٠ – ١٨١ . وحامد الحمداني ، من تاريخ العراق الحديث ، الجزء الاول ، منشور على الموقع www.anwar5.net

(٢٠) جعفر العسكري ، ص ١٨١ – ١٨٢ . وعلاء جاسم محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٤٣ – ١٧٧ . وحامد الحمداني ، مصدر سبق ذكره ، منشور على الموقع www.anwar5.net

(٢١) للمزيد من التفاصيل حول النقاشات التي دارت حول هذا القانون ينظر : عادل محمد حسين ، تطور الدور السياسي للجيش العراق ١٩٣٥-١٩٣٩ ، مجلة التربية والعلم ، المجلد ١٤ ، العدد ١ ، ٢٠٠٧ ، ص ص ١٩-٢٢ .

(٢٢) جعفر العسكري ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٨١ – ١٨٢ . وعلاء جاسم محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٤٣ – ١٧٧ . وحامد الحمداني ، مصدر سبق ذكره ، منشور على الموقع www.anwar5.net

(٢٣) علاء جاسم محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٣٢ – ١٣٩ . وجعفر العسكري ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧٩ – ١٨٣ .

(٢٤) حنا بطاطو ، العراق .. الحزب الشيوعي ، الكتاب الثاني ، ترجمة عفيف الرزاز ، ط ١ ، منشورات فرصاد ، طهران ، ٢٠٠٦ ، ص ٩٣ .

(٢٥) د.فاضل البراك ، دور الجيش في حكومة الدفاع الوطني والحرب على بريطانيا سنة ١٩٤١ : دراسة تحليلية ونقدية ومقارنة للخلفيات الاجتماعية للقيادات السياسية والعسكرية ، الدار العربية للطباعة ، ١٩٧٩ ، ص ١٦١ .

(٢٦) حنا بطاطو ، العراق .. الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية في العهد العثماني حتى قيام الجمهورية : الكتاب الاول ، ترجمة عفيف الرزاز ، ط ١ ، منشورات فرطاس ودار المتنبي للنشر والتوزيع ، طهران و بغداد ، ٢٠٠٥ ، ص ٤٧ .

(٢٧) نجدة فتحي صفوة ، مع جعفر العسكري في مذكراته ، مصدر سبق ذكره .

(٢٨) جعفر العسكري ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٨٣ – ١٨٤ . وعلاء جاسم محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٧٨ – ١٧٩ ، ص ١٩١ .

(٢٩) توفيق السويدي ، جعفر العسكري كما يصفة توفيق السويدي .. كان قتله خسارة للجميع ، مقال منشور على صحيفة المدى بتاريخ ٢٠٢١/١/٦ ، تاريخ الزيارة ٢٠٢٢/١٠/٢٢ ، على الرابط الالكتروني https://www.almadasupplements.com/view.php?cat=23860

(٣٠) كانت فكرة تدخل الجيش في السياسة قد وردت على لسان حكمت سليمان اثناء وجوده في اسطنبول في صيف ١٩٣٥ ، فخلال حديثه مع قريبه ناجي شوكت وزير العراق المفوض في انقرة قال " ان تدخل الرؤوساء في امور الوزارات قد فات وانتهى وسيكون التدخل هذه المرة بواسطة قوة اعظم هي قوة الجيش " للمزيد من التفاصيل ينظر : عوني عبد الرحمن السبعاوي ، العلاقات العراقية – التركية ١٩٣٢ – ١٩٥٨ ، جامعة الموصل ، مركز الدراسات التركية ، مديرية الكتب للطباعة والنشر ، بلا تاريخ ، ص ص ٣٤ – ٣٥ .

(٣١) عبد الرزاق عبد الدراجي ، جعفر ابو التمن ودوره في الحركة الوطنية في العراق ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ، ١٩٨٠ ، ص ص ٤١٤-٤١٦ .

(٣٢) حنا بطاطو ، العراق .. الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية في العهد العثماني حتى قيام الجمهورية : الكتاب الاول ، ترجمة عفيف الرزاز ، ط ١ ، منشورات فرطاس ودار المتنبي للنشر والتوزيع ، طهران و بغداد ، ٢٠٠٥ ، ص ٤٦ .

(٣٣) د.فاضل البراك ، دور الجيش في حكومة الدفاع الوطني والحرب على بريطانيا سنة ١٩٤١ : دراسة تحليلية ونقدية ومقارنة للخلفيات الاجتماعية للقيادات السياسية والعسكرية ، الدار العربية للطباعة ، ١٩٧٩ ، ص ١٨٢ .

المصادر المعتمدة :

- جعفر العسكري ، مذكرات جعفر العسكري ، تحقيق وتقديم نجدة فتحي صفوة ، لندن ، دار اللام ، ١٩٨٨ .
- جواد الظاهر ، تاريخ العراق السياسي الحديث من تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١م وجذوره التاريخية ، الجزء الثاني ، الطبعة الاولى ، بيروت وبغداد ، مؤسسة الصفاء للمطبوعات ودار الكتاب العربي ، ٢٠١١ .

- حنا بطاطو ، العراق .. الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية في العهد العثماني حتى قيام الجمهورية : الكتاب الاول ، ترجمة عفيف الرزاز ، ط ١ ، منشورات فرطاس ودار المتنبي للنشر والتوزيع ، طهران و بغداد ، ٢٠٠٥ .
- حنا بطاطو ، العراق .. الحزب الشيوعي ، الكتاب الثاني ، ترجمة عفيف الرزاز ، ط ١ ، منشورات فرصاد ، طهران ، ٢٠٠٦.
- رجاء حسين حسني الخطاب ، العراق بين ١٩٢١-١٩٢٧ .. دراسة في تطور العلاقات العراقية – البريطانية وأثرها في تطور العراق السياسي مع دراسة في الرأي العام العراقي ، مطبعة جامعة بغداد ، بغداد ، ١٩٧٧.
- علاء جاسم محمد ، جعفر العسكري ودوره السياسي والعسكري في تاريخ العراق حتى عام ١٩٣٦ ، الطبعة الاولى ، بغداد ، منشورات مكتبة اليقظة العربية ، ١٩٨٧.
- عادل محمد حسين ، تطور الدور السياسي للجيش العراق ١٩٣٥-١٩٣٩ ، مجلة التربية والعلم ، المجلد ١٤ ، العدد ١ ، ٢٠٠٧.
- عوني عبد الرحمن السبعاوي ، العلاقات العراقية – التركية ١٩٣٢ – ١٩٥٨ ، جامعة الموصل ، مركز الدراسات التركية ، مديرية الكتب للطباعة والنشر ، بلا تاريخ .
- عبد الرزاق عبد الدراجي ، جعفر ابو التمن ودوره في الحركة الوطنية في العراق ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ، ١٩٨٠ .
- د. طالب حسين حافظ ، دولة العراق المعاصر .. النشأة والتأسيس : الجزء الاول ، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع ومعنى للنشر والترجمة ، بغداد ، ٢٠٢١ .
- د.فاضل البراك ، دور الجيش في حكومة الدفاع الوطني والحرب على بريطانيا سنة ١٩٤١ : دراسة تحليلية ونقدية ومقارنة للخلفيات الاجتماعية للقيادات السياسية والعسكرية ، الدار العربية للطباعة ، ١٩٧٩ .
- سلسلة مقالات ، لمحات من سيرة جعفر العسكري .. اول وزير دفاع في الدولة العراقية الحديثة ، صحيفة المدى ، عدد ١١٠٧ ، ٨ كانون الاول ٢٠٠٧.
- توفيق السويدي ، جعفر العسكري كما يصفة توفيق السويدي .. كان قتله خسارة للجميع ، مقال منشور على صحيفة المدى بتاريخ ٢٠٢١/١/٦ ، تاريخ الزيارة

٢٠٢٢/١٠/٢٢ ، على الرابط الالكتروني https://www.almadasupplements.com/view.php?cat=23860

- حامد الحمداني ، من تاريخ العراق الحديث ، الجزء الاول ، منشور على الموقع www.anwar5.net
- نجدة فتحي صفوة ، مع جعفر العسكري في مذكراته ، مقالة منشورة في صحيفة المدى بتاريخ ٢٠٢١/١/٦ ، تاريخ الزيارة ٢٠٢٢/١٠/٢٢ ، الرابط الالكتروني https://www.almadasupplements.com/view.php?cat=23859